



PROVISIONAL

A/35/PV.77
2 December 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(اليونان)

السيد كاتابوديس
(نائب الرئيس)

الرئيس :

— قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف [٢٤] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الأخرى . وستلعب النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة
من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون
المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza
واحدة من المحضر .

80-62457/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٥مواصلة نظار البند ٢٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/35/35).

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لا يزال هناك ٥٣ متكلما سجلوا أسماءهم على قائمة المتحدثين . لذلك، فإني أناشد الممثلين أن يستعدوا للكلام طبقاً للنظام الموضح على القائمة .

السيد الزنتار (المغرب) : مرة أخرى تنكب الجمعية العامة على دراسة مشكلة فلسطين محاولة في ذلك، أن تضع حداً للمأساة التي يعيشها منذ أزيد من ثلاثين سنة الشعب الفلسطيني .

وتأخذ الجمعية العامة هذه السنة أيضاً ، أساساً لدراستها لهذه المشكلة ، تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تلك اللجنة التي ما فتئت تبذل أقصى الجهود من أجل العمل على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة .

وانني أود أن أعتنم هذه الفرصة لأنوه بالعمل الايجابي الذي تقوم به اللجنة ، ولأعبر عن تهنئتنا الحارة والصادقة لرئيسها السفير فاليلوكان من البلد الشقيق السنغال ، عن الحكمة والدراسة اللتين يسيّر بهما شؤون هذه اللجنة .

وانه لما يعمق احترامنا لجهود هذه اللجنة كونها تعمل في ظروف صعبة يطبعها غياب التعاون الصادق من بعض من لهم قدرة على التعجيل بتطبيق توصياتها .

ان أهم حدث عرفته المجموعة الدولية هذه السنة في موضوع مشكلة فلسطين هو انعقاد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة في شهر تموز/يوليه ، كرست لدراسة هذه المشكلة ، اشر عدم تمكن مجلس الأمن من القيام بمسؤولياته باتخاذ القرارات الضرورية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة وخاصة حقه في العودة وفي تقرير مصيره .

ولقد كان انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة من جهة تأكيداً من الجمعية العامة للوفاء بالتزاماتها ولعزمها على الاضطلاع بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها ازاء الشعب الفلسطيني . كما كان من جهة أخرى تعبيراً صريحاً عن عزم المجموعة الدولية على ولوج كل الطرق واستعمال كل الوسائل من أجل رفع الظلم الذي مايزال الشعب الفلسطيني يعاني منه منذ أكثر من ثلاثة عقود . ولقد عبرت خلال هذه الدورة الاستثنائية كل الدول المحبة للسلام وللحرية عن مساندة تها لهذا الشعب البطل في كفاحه المرير الذي يخوضه بقيادة مثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

ان المجموعة الدولية عبرت في تلك الدورة عن رفضها في أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تحديات السلطات الاسرائيلية التي لم تكف بتشريد غالبية الشعب الفلسطيني خارج وطنه ، مستعملة فسي ذلك كل وسائل القوة والبطش ، بل سعت بجميع أنواع القتل والتخريب الى تدوير الهوية العربية الاسلامية لفلسطين المحتلة .

ان العالم ، منذ سنة ١٩٤٨ ، لشاهد على مدى ماوصل اليه التعنت الاسرائيلي وفداحة ماقامت به وصا تقوم به اسرائيل من تخريب مادي ومعنوي للأرض والشعب في بقاع كان من المفروض أن تكون أرض محبة وتعاون وسلام .

ان مأساة الانسان الفلسطيني الأكبر من أن تستوعبها خطب . ان وثائق الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية الأخرى وتقارير عدد كبير من اللجان الدولية تعطي نظرة مفصلة على أنـــــــواع الممارسات اللاإنسانية التي تطبقها السلطات الاسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة التي ترمي من ورائها ليس الى استمرار الاحتلال فقط بل الى تغيير المعالم الحضارية والثقافية لكــــال المناطق التي تحتلها .

ان ما قامت به السلطات الاسرائيلية في مدينة القدس الشريف وفي مدينة الخليل لأكبر دليل على مدى استهتار اسرائيل ليس فحسب بالقرارات السياسية والقواعد الدولية بل بالقيم الروحية وذلك ما يعتبره الضمير العالمي من أبشع الجرائم السياسية والأخلاقية .

ان القرارات الاسرائيلية المتعلقة بالقدس ، وخاصة منها قرار ضم هذه المدينة المقدسة ، وعلانها عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل قد أعطت الدليل القاطع على أن السلطات الاسرائيلية تنطلق في أعمالها وسياساتها من منطق التوسع والهيمنة والاعتصاب ، كما أنها تركز في سياساتها على أساس عنصرى متحجر يسيء الى الانسان والى قيمه الروحية ، كما يستهدف القضاء على روح الاخاء والتسامح بين الأديان .

وان رد العالم الاسلامي على انتهاك اسرائيل للأماكن المقدسة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة كان في مستوى الصدمة التي هزت مشاعر مئات الملايين من المسلمين في جميع أنحاء العالم . فانشاء منظمة المؤتمر الاسلامي بالرباط سنة ١٩٦٩ خلال المؤتمر الذي عقدته الدول الاسلامية بهذه المدينة على اثر مبادرة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بعد احراق المسجد الأقصى ، وكذا خلق لجنة القدس الشريف في اطار المؤتمر الاسلامي الذي أناط رئاستها الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، يعتبران خطوة هامة خطتها الدول الاسلامية على طريق تحرير الأماكن الاسلامية المقدسة ، ودعما هاما للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل عودته الى وطنه ، وتمتعه بحق تقرير مصيره ، وحقه في السيادة والاستقلال الوطنيين وفي انشاء دولته على أرضه .

وان النشاط الذي تقوم به لجنة القدس ، والمبادرات التي اتخذها رئيسها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، قد عملت على تعميق تفهم المجموعة الدولية لمشكلة القدس الشريف ، وتزايد لتأييدها لقضية الشعب الفلسطيني . وانني لأكتفي بالتذكير بالقرار التاريخي رقم (٤٦٥) المذى

اتخذته مجلس الأمن بالاجماع يوم الفاتح من آذار/مارس ١٩٨٠ والذي يؤكد على أن الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وفي القدس الشريف لاغية وباطلة .

وانه ليسرني في هذا المجال أن أعبر عن تقدير المملكة المغربية البالغ للخطوة الشجاعة التي قامت بها كل من هولندا ، وبوليفيا ، وشيلي ، وكولومبيا ، وكوستاريكا ، والجمهورية الدومينيكية ، واكوادور ، والسلفادور ، وغواتيمالا ، وهاتي ، وبنما ، وأوروغواي ، وفنزويلا ، بنقل سفاراتها من القدس الشريف استجابة لنداء المؤتمر الاسلامي ولقرار مجلس الأمن رقم (٤٧٨) .

ان سياسة اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، وخاصة في القدس الشريف ، تعتبر اعتداء صارخا على مشاعر وكرامة الانسانية جمعاء ، وعلى الخصوص مشاعر وكرامة المسلمين والمسيحيين . وان المؤمنين مسلمين ومسيحيين ، ليجدون أنفسهم في صف واحد أمام التحديات الاسرائيلية بخصوص مدينة القدس الشريف مما يجعل تعامنهم وتضافر جهودهم ضروريا لتحرير مدينة القدس . وان تحرير هذه المدينة المقدسة يشكل لا محالة المفتاح لتحرير باقي الأراضي العربية المحتلة .

وان من بين المبادرات التي قام بها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، رئيس لجنة القدس ، زيارته التاريخية لقيادة البابا يوحنا بولس الثاني ، تلك الزيارة التي أدت الى ترميم التجاوب بين العالمين الاسلامي والمسيحي حول المسألة التي تميشها المدينة المقدسة ويعاني منها الشعب الفلسطيني .

ويود وفد المملكة المغربية أن يعبر في هذا الصدد عن اقتناعه بأن ما يتحلى به قداسته من نزاهة في الرأي ومن بعد نظر يعتبر عنصرا ايجابيا يمكن أن يساعد بكل تأكيد على الوصول الى التسوية العادلة والشاملة التي نسمى اليها جميعا ، لا بالنسبة للمشكلة القدس فحسب ، بل لقضية فلسطين بكاملها .

في الوقت الذي يغبطنا أن نرى قضية فلسطين تحظى من المجموعة الدولية بتفهم يتزايد يوما بعد يوم ، وفي الوقت الذي نرى تأييد المجموعة الدولية للشعب الفلسطيني ، ممشا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، مشله الشرعي والوحيد ، يتضاعف باستمرار فانه لا يسمعنا الا أن نوكد استنكارنا للتعنت الاسرائيلي ، ولرفض اسرائيل الصريح تطبيق قرارات الأمم المتحدة . والأدهى من ذلك ، ان اسرائيل ، بدلا من الاستجابة الى نداءات المجموعة الدولية ، لا تزال تصر على تنفيذ سياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني ، الذي اغتصبت أرضه وشردت أهله . بل أصبحت تتعدى ذلك بعدوانها المتكرر على لبنان الشقيق بغية اقتطاع جزء من أراضيه والقضاء على وحدته الترابية .

وانني ، بهذه المناسبة ، أؤكد تضامن المملكة المغربية الكامل مع الجمهورية اللبنانية الشقيقة في الجهود ، التي تبذلها من أجل الحفاظ على سيادتها ، واستقلالها ، ووحدتها الترابية .

ان المجموعة الدولية مطالبة ، اليوم أكثر من أي وقت مضى ، بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة خصوصا حقه في العودة الى أرضه وممتلكاته ، وحقه في تقرير مصيره ، دون تدخل أجنبي ، وفي السيادة والاستقلال الوطنيين ، وكذا حقه في اقامة دولته المستقلة على أرضه .

وان المملكة المغربية لهؤمنة عميق الايمان بأن مشكلة فلسطين هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن اقامة سلام دائم ، وعادل ، وشامل في هذه المنطقة دون تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسته لحقوقه الوطنية المشروعة طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، ولقراراتها ، التي تنص على وجوب مشاركة الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية في جميع الجهود الرامية الى ايجاد حل لهذه القضية .

والمغرب ، ان يؤكد التزاماته نحو الشعب الفلسطيني في قضيته المقدسة ، سوف يستمر في بذل قصارى جهوده على جميع المستويات ، وعلى الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحرير مدينة القدس الشريف ، وتمكين الشعب الفلسطيني من استرجاع كرامته ، وسيادته على أرضه .

السيد ميتال (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان الموعد النهائي ، الذي حددته الأمم المتحدة ، لانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة قد مر بهدوء غريب منذ بضعة أيام . ان طلب الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ، والذي أعرب عنه بقوة ، من خلال قرار للدورة التاريخية وهي الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة ، لم يتم تنفيذه . ان الوعد بوطن قطعته الأمم المتحدة على نفسها للشعب الفلسطيني منذ ثلاثة وثلاثين عاما ، لم يتم الوفاء به حتى الآن . وان الفلسطينيين ، الذين اقتلعوا من ديارهم ، ما زالت تلحق بهم الفظائع ، وأوجه اتمهان الكرامة . ان الموقف في غرب آسيا مستمر في التوتر ، ويشكل تهديدا باندلاع حرب واسعة النطاق في المنطقة ، والعالم بأسره . ومرة أخرى ، نجد أن الأمم المتحدة تقف عاجزة في وجه تعنت اسرائيل ، وتوسعها .

وخلف الموقف الحالي المتفجر في غرب آسيا ، هناك تاريخ من انكار الحقوق الأساسية لشعب فلسطين ، واضطهاد منتظم له ، وتدني لأرضه المقدسة . وحتى قبل حصول الهند على الاستقلال ، فان قادتنا الوطنيين ، المهاتما غاندي ، وجواهر لال نهرو ، أعربا عن سخطهما ازاء الفظائع التي ارتكبت ضد الفلسطينيين . ان الهند قد أعلنت بشكل دائم ان الحل العادل ، والشامل لمشاكل غرب آسيا ، ينبغي أن يتضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الانسانية والوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة على أرضه ، والانسحاب الكامل وغير المشروط من جانب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس المقدسة ، والضمان بأن جميع الدول في المنطقة بما في ذلك فلسطين العربية ، تعيش داخل حدود معترف بها وآمنة . وهناك شرط أساسي مسبق للتوصل الى حل سلمي ، هو الاشتراك الكامل ، على قدم المساواة ، لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، في اية مناقشات تتصل بمستقبله . وقد دلت التجربة على أن الاتفاقات الجزئية ، والحلول السطحية ، التي لا تأخذ هذه

المبادئ الجوهرية في الاعتبار، لن تشكل أى اسهام نحو السلم ، بل على العكس ، فان مثل هذه الاتفاقات ، وما يسمى بعمليات السلام ، قد عملت على تقويض وحدة مؤيدى الفلسطينيين وأعطت اسرائيل حججا لتأجيل جلاء العدوان .

ان الأحداث الأخيرة في غرب آسيا لم تثر أى أمل في أن اسرائيل سوف تنسحب من الأراضي العربية المحتلة . ومن ناحية أخرى ، فان اسرائيل قد استمرت في تدعيم احتلالها باقامة مستوطنات جديدة ، والقيام بحملات ارهابية ضد المواطنين العرب ، الذين يخوضون كفاحا عادلا لتحقيق مطالبهم . ان اسرائيل لا تتسامح مع أى صوت بعدم الرضا ولو كان ضئيلا . وفي الواقع ، كما يتبين من جميع المصادر ، ان ممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة انما تستهدف اذلال ، واخضاع الشعب العربي بغية تكريس الاحتلال ، والمستوطنات غير المشروعة . ونحن لا نشك في أن البسالة التي لا تقهر ، والارادة الصلبة للشعب الفلسطيني لن تقهر .

ان رئيسة وزراء الهند السيدة انديرا غاندي قالت في الأسبوع الماضي في رسالة وجهتها الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أنه :

” كما كان الحال دائما فان الهند تعتبر أن مسألة فلسطين هي مسألة جوهرية بالنسبة للموقف في غرب آسيا . ومع باقي أعضاء الأمم المتحدة فاننا نكرر دعونا للقضية الفلسطينية . واننا لوثاقون من أن الجهود المستمرة للأمم المتحدة سوف تعمل على زيادة تعزيز الروح التي لا تقهر لشعب فلسطين بحيث يستمر في كفاحه وان تحقيق مطالبه إنما هي مسألة وقت فقط ” . (A/AC.183/PV.61.F.32) .

ان ضم القدس من جانب اسرائيل في تجاهل تام لهويتها التاريخية وتراثها المقدس أمر اذانه العالم أجمع . ان قرار مجلس الأمن الذي اعتمد بالاجماع في ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٨٠ إنما يعكس سخط العالم ازاء هذا الأمر . ان الهند قد تمسكت دائما برأيها بأن القدس هي جزء من الأراضي التي يجب الجلاء عنها طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ان الهند قد عارضت على الدوام محاولات اسرائيل لجعل القدس تلك المدينة المقدسة عاصمة لها .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن عام ١٩٨٠ والوارد في الوثيقة A/35/35 إنما هو شاهد بليغ على العمل الممتاز الذي قامت به هذه اللجنة في تعزيز حقوق شعب فلسطين . ورغم ان توصيات اللجنة ، والتي اعتمدها الجمعية العامة دائما ، ظلت دون تنفيذ فان اللجنة قد قدمت خدمة كبيرة للقضية الفلسطينية وذلك بزيادة وعي المجتمع الدولي لأوجه الظلم التي لحقت بشعب فلسطين وبعدها مطالبه لانشاء دولة فلسطينية . وكعضو في هذه اللجنة فاننا نؤيد تماما توصياتها الواردة في التقرير ونعاهد بتقديم دعمنا المستمر لأنشطتها .

ان الشعب العربي – والفلسطيني بشكل خاص – قد عانى لفترة طويلة على ايدي اسرائيل . ان السياسات العدوانية التوسعية لاسرائيل تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة وفي العالم بأسره . ان اسرائيل وقد أعمتها قواتها العسكرية ودعم أحد القوتين العظميين لها أصبحت تتعاضى عن حقيقة مؤداها انها لا تستطيع أن تضمن أمنها وحقوقها الوطنية عن طريق التهديد

المستمر لأن الدول المجاورة لها ومحاولة عكس تيار التاريخ . ان العمل المتسق من جانب الأمم المتحدة وحدها يمكن أن يعيد الوعي لاسرائيل . لذلك فاننا ، مرة أخرى ، نؤكد مجدداً على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في فلسطين بما في ذلك حقه في انشاء دولته المستقلة ذات السيادة ، ومطالبة اسرائيل بالانسحاب الكامل غير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، ونطلب من مجلس الأمن النظر في اعتماد تدابير فعالة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق في حالة عدم امتثال اسرائيل .

السيد سليمان محمد الصفار (البحرين) : لقد علقنا اهتماماً وأملاً كبيرين على

انعقاد الجمعية العامة في دورتها الطارئة لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها ، وذلك تلبية للحاجة الماسة لاجاد حل سلمي وجذري لمآسي الشعب الفلسطيني ، الذي مضى على تشردهِ وتشتته أكثر من ثلاثين عاماً . وللأسف فإن ذلك الأمل لم يتحقق حيث أن الشعب الفلسطيني لا يزال مشرداً وأن الأراضي الفلسطينية لا تزال تحت الاحتلال والتوتر ما زال قائماً في المنطقة بل أخذت في الازدياد . والمجتمع الدولي لا يزال عاجزاً عن فرض سلطته المتعلقة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وذلك نتيجة للغطرسة الصهيونية والدعم المادي والعسكري الأمريكي الذي يفدى هذه الغطرسة .

ان دعوة الدول لعقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث القضية الفلسطينية في الصيف الماضي لهو دليل قاطع على اهتمام تلك الدول بضرورة البحث عن حلول سلمية لمشكلة الشعب الفلسطيني ، والاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية . ان الاهتمام البالغ والقلق ما زال يسود ان الأسرة الدولية من جراء الوضع المتدهور في الشرق الأوسط نتيجة لاستمرار اسرائيل في رفض تنفيذ القرارات العديدة والمتكررة التي تتخذها الأمم المتحدة والداعية الى انهـاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره .

ان مثل هذا الرفض والتحدى من قبل السلطات الصهيونية والتشجيع الأمريكي لهو أمر خطير جداً حيث سيدفع منطقتنا العربية الى اللجوء باستمرار الى لغة العنف وبالتالي اتساع رقعة

النزاع وامكانية تحول هذا النزاع الى صراع عالمي . لذلك فان ايجاد حل للقضية الفلسطينية هو أمر ملح ومستعجل من أجل الحفاظ على سلم وأمن هذا العالم .

ان انشاء اسرائيل منذ البداية هو مخالف ومعارض للمبادئ الدولية . ولهذا فقد عمدت اسرائيل منذ نشأتها الى رفض ومعارضة الرغبة الدولية من أجل ايجاد حل للقضية الفلسطينية بصورة خاصة ومشكلة الشرق الأوسط بصورة عامة . لقد دأبت اسرائيل على سلب الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة متجاهلة المبادئ الأساسية لحقوق الانسان ومعارضة ارادة الشعوب المحبة للسلام والمجتمع الدولي . لقد قامت اسرائيل بممارسة سياسة الاحتلال والتعسف منذ عام ١٩٤٨ ، ان لم تكف باحتلال كافة الأراضي الفلسطينية ، بل قامت بطرد وتشريد الشعب الفلسطيني وفرض سياسة الارهاب والعنف على من بقي منه تحت الاحتلال . هذا وعمدت اسرائيل ايضا الى الاستيلاء بالقوة على اراض فلسطينية في الضفة الغربية وغزة وشرعت ببناء المستعمرات الاسرائيلية على تلك الأراضي ، كما قامت السلطات الصهيونية باتباع سياسة التعطيش عن طريق سرقة المياه العربية واجبار أصحاب المزارع والممتلكات على الرحيل من اراضيهم ومزارعهم .

لقد مارست اسرائيل ولا تزال تمارس سياسة الارهاب والافتعال بكافة وسائله ضد أهالي الضفة الغربية بشكل عام وضد القادة ورؤساء البلديات الفلسطينية بشكل خاص . فكلنا على علم بمحاولة الاقتال التي تعرض لها رؤساء بلديات كل من نابلس ورام الله والبيرة ، لمعارضتهم سياسة اسرائيل اللانسانية في الأراضي المحتلة واصرارهم على المحافظة على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني . ان التحدى الصهيوني لكافة قرارات الأمم المتحدة سواء الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن لهو تحدى ليس موجهاً ضد الشعب الفلسطيني فحسب ، بل هو تحدى للإرادة الدولية المنعكسة في قراراتها وتوصيات هذه المنظمة حول القضية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى . ان المجتمع الدولي مجبر اليوم وأكثر من أى وقت مضى بأن يقوم بمواجهة مسؤولياته المنبثقة من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة للحد من استمرار هذا التحدى من قبل دولة عضو في هذه المنظمة . واننا نعتقد بأن المساندة والتشجيع الامريكى لاسرائيل لهما عاملان رئيسيان لهذا التمداد والتحدى لأحكام القانون ، وتجاهل اسرائيل للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ان تدفق الأسلحة الأمريكية بمختلف أنواعها الى اسرائيل ، وكذلك الدعم المادى والمعنوى التي تستمده اسرائيل من الحركة الصهيونية العالمية لهما قطعاً احدى الركائز الرئيسية في تثبيت التعنت الاسرائيلي ورفض اسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وباقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى بما في ذلك مدينة القدس العربية ، وهنا ندرك حقيقة انسجام الأهداف الصهيونية والاستعمار في تحديهما لإرادة المجتمع الدولي ، الذى بدوره يرفض جميع أنواع التسلط والاستعمار ، لكن مهما بلغت قوة هذا الدعم وتدفق السلاح ، فلن تستطيع قهر ارادة الشعب الفلسطيني واستئصال شخصيته الوطنية .

ولقد برهن الشعب الفلسطيني على رفضه لجميع أنواع السيطرة الأجنبية ، ومقاومة جميع أنواع القوى الدخيلة ، وفي هذه الحالة فان السلطات الصهيونية تعتبر من أخطرهما في عصرنا الحاضر . لقد قاوم الشعب الفلسطيني الاحتلال الصهيوني منذ البداية فبذل كل ما في وسعه من قوة في مجابهة قوات الاحتلال ، وهو مازال يواصل تلك المقاومة ، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

ان التعنت الصهيوني وصل الى حد جعل اسرائيل تؤمن بأنها في مأمن من العقوبات ،
وأنها تتمتع بحصانات لا تستطيع الأسرة الدولية أو أية جهة أخرى معاقبتها ، على الأعمال الوحشية
التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني والاعتداءات المتكررة على الأراضي العربية وخاصة على جنوب
لبنان .

ان انشاء المستعمرات في الضفة الغربية وفي قطاع غزة ، والعمل على تسليح تلك المستعمرات
ليس خرقاً للمواثيق والقوانين الدولية فحسب ، بل تمهيداً للصهيبة المنطقة عن طريق اقتلاع الجذور
الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني من تلك الأراضي وبالتالي ضمها الى اسرائيل محققة بذلك الهدف
الصهيوني ألا وهو انشاء دولة اسرائيل الكبرى .

ان الضم الاعتباطي لمدينة القدس الشريف ، والاجراءات الجذرية التي تقوم بها اسرائيل
لتغيير وطمس المعالم التاريخية والحضارية والدينية والثقافية في المدينة المقدسة لهو واضح لجميع
شعوب العالم عن نوايا اسرائيل تجاه مدينة القدس وباقى الأراضي العربية المحتلة .

ان التساهل الدولي تجاه دولة عنصرية تقوم تعمداً بخرق المبادئ الدولية على مختلف
أنواعها وأشكالها ، واستمرارها في تنفيذ مخططاتها الرامية الى القضاء على الشخصية السياسية
والانسانية لشعب كامل - الشعب الفلسطيني - أمر لا يمكن قبوله أو تجاهله من قبل الأسرة الدولية .
ان اتخاذ قرارات وتوصيات ضد الاجراءات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وبالتالي تهدى
واحتقار اسرائيل لتلك القرارات يقودنا الى طريق مسدود ، ولا يؤدي الى الحل السلمي فسي
المنطقة العربية . لذا على الأمم المتحدة تبني أساليب أخرى تضمن احترام وتنفيذ قراراتها المتعلقة
بالأراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل .

وفي حالة عدم انصياع اسرائيل لرغبة الارادة الدولية التي تتمثل في تنفيذ القرارات الداعية
الى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فعلى هذه
المنظمة أن تقوم بمسؤولياتها في اتخاذ اجراءات فعالة تكفل تطبيق قراراتها ، ومن ضمنها تطبيق
الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

ان منطقتنا العربية شديدة الحساسية ، لذا فان استمرار الأوضاع التي تسود منطقة الشرق
الأوسط في المرحلة الحالية وارتباطها بالأوضاع الدولية لهو أمر خطير جداً وله أثر مباشر على

الاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي . فعلى دول العالم أن تتفهم مجتمعة في مواجهة الوضع المتدهور في منطقة الشرق الأوسط نتيجة للاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية .

لقد تحملت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ مسؤولية تقسيم فلسطين ، والآن عليها أن تتحمل مسؤولية ايجاد الحل العادل والشامل للمشكلة التي خلقتها ألا وهي مشكلة الشعب الفلسطيني ، وذلك باعادة الحقوق الوطنية التي سلبتها منه عندما قامت بتقسيم أرضه ووطنه . وانطلاقا من هذا المبدأ ، جاء رفض الشعب الفلسطيني لاتفاقيات كامب ديفيد الانفرادية التي أثبتت أنها وسيلة لا تخدم السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط . ان الدول الأطراف الثلاثة لتلك الاتفاقيات تقوم بتفسيرها بطريقة معينة ، خاصة اسرائيل ، حيث قامت بزرع المزيد من المستوطنات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما اتخذت اجراءات جذرية في مدينة القدس الشريف بغية تغيير شخصيتها المتميزة ، بوصفها مدينة عربية ، وتعتمد التحكم بمصيرها ، جاعلة منها عاصمة لدولة اسرائيل الكبرى التي تزعم انشائها على أنقاض حقوق الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية .

ان استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني المتواجد في جنوب لبنان وعلى شعب جنوب لبنان ، هي الأساليب التي اتبعتها وتتبعها اسرائيل منذ التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد . وبناءً عليه ، فان اتفاقيات كامب ديفيد هي عبارة عن خرق واستنقاص لحقوق الشعب الفلسطيني وسيادته على أرضه وسيادة الدول العربية الأخرى على أراضيها . ان تلك الاتفاقيات هي وسيلة مشجعة اتخذتها اسرائيل حافظاً ومبرراً لتحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة العربية . ان اعلان الولايات المتحدة الأمريكية على أن اتفاقيات كامب ديفيد هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو مبدأ يعتمد على شل قدرة الأمم المتحدة وعرقلة جهازها السياسي من القيام بمسؤولياته تجاه ايجاد الحل العادل في الشرق الأوسط ، لذا فالأمم المتحدة مطالبة اليوم بالنهوض بمسؤولياتها الدولية لوضع حد فاصل لهذا الخرق الذي يشجع اسرائيل على الاستمرار والتمادي في عدوانها على حقوق الشعب الفلسطيني .

لقد أظهرنا موقفنا تجاه النزاع في الشرق الأوسط وتجاه حل مشكلة الشعب الفلسطيني في أكثر من مناسبة . اننا ندرك خطورة الوضع في منطقتنا العربية وضرورة ايجاد الحلول السلمية العادلة للنزاع في المنطقة . وانطلاقاً من مبدأ عدم جواز ضم الأراضي عن طريق السلاح ، ومبدأ مناصرة الشعوب المستعمرة بتقرير مصيرها ، أود تأكيد موقفنا مجدداً تجاه النزاع في الشرق الأوسط الذي يتمثل فيما يلي :

أولاً ، الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف ، واعتبارها مدينة عربية وليست عاصمة لاسرائيل ، وأيضاً من جميع المستعمرات التي زرعتها اسرائيل في تلك الأراضي .

ثانياً ، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كغيره من شعوب العالم الذي أكدته ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة المتعلقة بمشكلة فلسطين وأهمها القرار رقم ٣٢٣٦ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ الذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه .

ثالثاً ، الاعتراف الكامل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، حيث جاء هذا الاعتراف المطلق من جميع أبناء فلسطين سواء كانوا تحت الاحتلال

الاسرائيلي أو في المنفى وأيضا من جميع الدول المحبة للسلام والمؤمنة بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية .

رابعا ، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى أراضيهم وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د - ٣) الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ ، حيث أن تحقيق سلام عادل وشامل دون عودة لاجئي ما قبل حرب ١٩٦٧ أو تعويض من لا يرغب منهم بالعودة أمر يصعب تحقيقه . ان تراكم قرارات الأمم المتحدة الداعية الى تأمين اعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير مصيره وبناء دولته في وطنه دون تنفيذ ، أمر يعتبر خرقا لميثاق هذه المنظمة واستهانة في قدراتها ومسؤولياتها الدولية . لذا فاننا نناشد جميع دول العالم العمل على ضمان سلامة تنفيذ قرارات هذه الجمعية وذلك تأمينا لسلامة الدول وسلامة العالم وتنفيذا للاطار الذي أنشأت من أجله هذه المنظمة وهو الحفاظ على سلامة وحرية شعوب العالم .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : لأكثر من

ثلاثة عقود أخذت هذه الجمعية التي تضم مختلف دول العالم في مناقشة موضوع الحل العادل للقضية الفلسطينية . وطيلة هذا الوقت فان الفجائية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية قد أكدت دائما على الطريق الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط ، وهو انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، واعادة الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي في تقرير المصير بما في ذلك انشاء دولته المستقلة ، وكذلك ضمان سيادة وأمن جميع دول المنطقة .

اننا نأسف أسفا عميقا لأننا مضطرون لأن نسجل أنه بعد انقضاء بضعة أسابيع من انتهاء الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، أن الوضع أصبح أكثر تدهورا ، وأن من وضعوا اتفاقيات كامب ديفيد المناهضة للشعب العربي مازالوا يواصلون محاولتهم لخداع شعب فلسطين وذلك بمعارضة الاعتراف بحقوقه الوطنية بينما أن غالبية الشعوب المتحررة قد بلغت مرحلة حققت فيها سيادة وطنية كاملة وذلك من خلال تحقيق استقلالها الاقتصادي ، في الوقت الذي مازال فيه الشعب الفلسطيني يعاني من ظروف الاستعمار البغيضة في أرض أسلافه .

ان شعب فلسطين مستعد وقادر في ظل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الرائدة على القيام بمهمته الوطنية . لكنه أنكر عليه حقه الجوهرى الأساسى في العيش في وطنه وفي دولته . وفي ضوء النجاح الذى حققته حركات التحرر الوطنى في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فلاشك أنها مفارقة تاريخية خطيرة ، تطالنا الأوضاع التاريخية أن نسميها باسمها الصحيح .

بعد الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية كان هناك نوع من التفاهم بين الشعوب بأن السلام له أهمية بالغة لتطوير كل أمة من الأمم ، وأن حق كل شعب من الشعوب في حسم الموضوعات المتعلقة بتنميته ، يعد شرطاً أساسياً لضمان السلام الثابت الدائم .

كان هذا هو جوهر قرار الأمم المتحدة (١٨١ د - ٢) في ١٩٤٧ ، الذي دعا الى انشاء دولة عربية في فلسطين ، ووضع أساس حل ديمقراطي للقضية الفلسطينية . ورغم تعقيد وتشعب الآراء الموجودة ، فان غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد اتخذت ذلك القرار كأساس من أجل البحث عن حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية . ان اكثر من ٢٠٠ قرار قد صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن تضمنت جميعها كيفية التوصل الى حل لمشكلة الشرق الأوسط ، التي تمثل القضية الفلسطينية جوهرها .

وكما تبين بعد أحداث كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، فقد كان من الضروري البحث عن حل دائم وعادل . ان كل من يهتم بالسلام والانفراج ، وخاصة البلاد العربية رحبوا بالبيان الامريكي السوفياتي المشترك الذي كان ينطوى على امكانية معقولة لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني .

ومع ذلك ، فقد تبعتها أعمال محمومة من جانب المعتدين الاسرائيليين الذين عبأوا الأجهزة العسكرية والصناعية المتوفرة لديهم من الولايات المتحدة واندفعوا الى اتجاه معاكس ، وأدى ذلك الى اتفاقية كامب ديفيد ، وكما تشير الأحداث في منطقة الشرق الاوسط ، فان هذا الأمر قد أدى الى ظروف غير مواتية على الاطلاق لشعوب الشرق الأوسط .

ان هذا الوضع تطلب عقد الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة المكرسة لقضية فلسطين والتي أشارت في قرارها الى ضرورة اتخاذ تدابير من جانب مجلس الأمن طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، اذ لم تضع اسرائيل حداً للسياسة الاحتلال . اننا قد تبينا أن الدوائر الحاكمة في اسرائيل قد تجاهلت ذلك القرار أيضاً . ولقد لقيت تشجيعاً طالماً أن القوى السياسية في الولايات المتحدة ، ومصالح سياسات الهيمنة قد مكنت اسرائيل من القيام بأنشطة تتعارض مع القانون الدولي ، ولكنها تدعم مصالحهم الاقتصادية والعسكرية .

واليوم ، وبعد عامين من اتفاقيات كامب ديفيد ، تحولت المنطقة الى بؤرة للنزاع والتوتر الدولي الخطير . ولم يتم تحقيق أى مطلب أساسي من أجل التوصل الى تسوية سلمية حقيقية . ولا شك أن هذه حقائق لا يمكن أن تدحض . ان هذا يشير الى أن النظام الحاكم في اسرائيل لا يفكر في وضع نهاية لسياسة الاحتلال والاستعمار والمستوطنات . انه لا يتجاهل الارادة السياسية لشعب فلسطين فحسب وانما يتجاهل أيضا الموقف الذي اتخذته الأمم المتحدة وبالتالي ، موقف جميع شعوب العالم . وفي ضوء تلك الحقائق هل يستطيع المرء عندما يستمع الى الكلمات الرسمية التي يلقيها ممثلو اسرائيل ، والتي تفيد بأنهم لن يسمحوا بانشاء دولة فلسطين ، ان يتحدث عما يسمونه بمفاوضات الحكم الذاتي وأن يدعي أنها خطوة في الاتجاه الصحيح ؟ ان كل ذلك يتم لتغطية الحقيقة ، ولدعم ما يسمى باسرائيل الكبرى . لكي تحقق أهدافها التي تتناقض تماما مع مصالح الشعوب العربية .

وفي ضوء هذا الموقف فاننا نرى أنه من قبيل النفاق أن كرر تلك الحجج التي تشير الى عملية للسلام التي بدأت . ان الدول الأوروبية الغربية التي تتحدث كثيرا عن الحوار العربي-الاروبي ينبغي أن تتخذ خطوة حاسمة في النهاية ، ولا ينبغي أن تقتصر على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني بل عليهم أيضا أن تعترف بحق الشعب العربي الفلسطيني في اقامة دولته ، كما يطالب بذلك القرار الذي اعتمده الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان الدول العربية ومعها الكثير من دول العالم خلال الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة ، وخلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد اعترضوا تماما على المناورات التي تهدف الى تحويل الأنظار عن الحل الحقيقي ، وتخفي النوايا الحقيقية وراء عملية كامب ديفيد ، التي هي في جوهرها محاولة لرد عجلة التاريخ الى الوراء ، ولاخضاع المنطقة برمتها للمصالح الامبريالية العالمية أى مصالح الامبريالية الأمريكية بالتحديد .

ولكن الجميع يمكنهم أن يتبينوا بأنفسهم أن كامب ديفيد هي مرحلة جديدة في المحاولة الامبريالية لتقويض سياسة الانفراج ، وخلق توتر جديد في العالم .

(السيد فلورين ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

ولذلك فقد تابع الرأي العام بقلق بالغ التصعيد الحالي لتلك السياسات عن طريق ما يسمى بقوات الانتشار السريع في منطقة الشرق الأوسط . الا يعطي ذلك تشجيعا جديدا للمعتديين الذين يهددون جنوب لبنان ؟

ورغم كل ذلك ، فاننا نسجل بكل حزم انه اذا كان الاميراليون قد أخطأوا الحسب حينما قامت اسرائيل بطرد الشعب الفلسطيني ، فان الخطط الاميرالية سوف تبوء بالفشل هذه المرة .

ان التاريخ يعلمنا أنه لن يكون هناك حل لمشكلة الشرق الاوسط طالما أن الفلسطينيين يمانون من القهر ولا يستطيعون العيش في سلام في دولتهم . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترحب بالسياسة البناءة التي تتبعها منظمة التحرير الفلسطينية ، وسياسة البلاد العربية التي تهدف الى تحقيق ذلك الهدف . لقد حان الوقت لكي نعمل على تنفيذ الحقوق الجوهرية والأساسية للشعب الفلسطيني ، كما جاءت على لسان فاروق قدومي عضو اللجنة التنفيذية ، وقائد الجناح السياسي في منظمة التحرير الفلسطينية ، حينما تحدث امام هذه الجمعية العامة . وقال : " حقنا الأول هو في العودة الى أرضنا وممتلكاتنا ، وحقنا الثاني هو تقريب المصير بمعزل عن اي تدخل خارجي . وحقنا الثالث هو السيادة ، والاستقلال الوطني ، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين " . (A/35/PV.75,P.57-60) .

وباعتبارنا دولة اشتراكية ، فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تقف متضامنة مع الشعب الفلسطيني . لقد كنا نتابع النضال الياسل لشعب فلسطين باحترام عميق ، ولقد خاض هذا الشعب نضاله بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي صقلتها المعارك .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية باعتبارها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، سوف تستمر في الدفاع عن السلم والأمن في الشرق الأوسط وعن القضية العادلة للشعب العربي المضطهد في فلسطين .

السيد جعفر اللقاني (المملكة العربية السعودية) : ان الظروف الراهية الحالية التي تمر بها قضية فلسطين تعتبر من أشدها خطرا على السلم والأمن الدوليين حيث أن المأساة تتفاقم وتتدهور في غياب موقف عملي حازم من قبل المجتمع الدولي يؤدي الى استعادة الأراضي الفلسطينية المقتضية واسترداد الشعب الفلسطيني لحقه الثابت في تقرير مصيره ولا سيما حقه في العودة الى وطنه وتقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

ان عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في شهر تموز/يوليو الماضي أكد ما تتسم به هذه القضية من أهمية بالغة والحاح شديد بالنسبة للأسرة الدولية . ان العالم يواجه اليوم مشاكل خطيرة عديدة تهدد السلم والأمن العالميين ، الا أنه لم يحدث أبدا مثلما حدث في حالة فلسطين أن حمل التعاض والترواح الطويلين في ثناياهما الأخطار الجسيمة والاحساس بالفشل كعجز المجتمع الدولي عن الاضطلاع بالمسؤوليات المنطوية به طوال ما يربو على ثلاثين عاما لضمان العدالة والانصاف لشعب بكامله . ففي كل عام ومنذ عام ١٩٤٧ والمجتمع الدولي يؤكد من جديد ، قلقه المتزايد على تدهور الحالة وخطورتها في الشرق الأوسط فنتجت عن هذا التدهور أربعة حروب شنتها اسرائيل على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ، مستهدفة بذلك تفريغ الأرض الفلسطينية من شعبها الأصلي ، واجلائه عنوة عنها ، والاستيلاء على هذه الأراضي بالقوة ، وزرع المستعمرات عليها لتوطين أناس غرباء تجمعوا من شتى الآفاق ، نتيجة مؤامرة حاكتها الحركة الصهيونية العالمية العنصرية بمساندة بعض الدول الغربية ، ليحلوا محل الشعب العربي الفلسطيني ، مما جعل من منطقة الشرق الأوسط بؤرة توتر وصراع وتنافس الدول العظمى ، وجعل مصائر شعوب المنطقة في مهب الصراع الذي يخلقه هذا التنافس . ولقد اتضح ذلك في استغلال

اسرائيل ومن ورائها الصهيونية العالمية هذه الظروف ان تمارت في بطشها وتنفيذ سياساتها المرحلية لا يتلوع كل فلسطين وما يتيسر لها من الأراضي العربية الأخرى كلما كانت هذه الظروف موالية ، لالتهام جزء من هذه الأراضي كما حصل بالنسبة لضم مدينة القدس الشريف ، وتوسيع حدود المدينة بعد ضمها ومشروع ضم منطقة الجولان العربية السورية .

ان الظروف التي أدت الى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة هي تعدى اسرائيل المتواصل للرأى العام العالمي وتجاهلها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وضربها عرض الحائط بالاعراف الدولية وكذلك عدم تمكن مجلس الأمن من اتخاذ اجراء عملي لانهاء الظلم الواقع على الشعب العربي الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية وعدم قدرة المجتمع الدولي قد تجلست بوضوح في قضية فلسطين .

ان الأحداث الأخيرة ، لاسيما احتلال جزء من الجنوب اللبناني ، ومشروع ضم هضبة الجولان العربية السورية ، منذ مناقشة الجمعية العامة قضية فلسطين في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة قد أعطت دليلا واضحا وصريحا على استمرار اسرائيل في تعنتها وتوسعها وعدوانها . ان اسرائيل لم ترتد عن السعي الى تحقيق أهدافها ، بل تجاهلت جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة واحتقرتها كما كان الحال بالنسبة للقرارات التي سبقت انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة .

ورغم أن الأسرة الدولية قد أخذت تدرك أبعاد مأساة الشعب العربي الفلسطيني ، وأخذت تنبه ما ينطوى عليه هذا الوضع المتفجر من مخاطر مجابهة دولية لا يمكن تحديدها ، وأخذت تطالب باتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بوضع حد نهائي للسياسة الاسرائيلية الطائشة وايجاد حل فعلي لقضية فلسطين ، الا أن اسرائيل وحلفاءها من ورائها سمعت ولا زالت تسعى وبكل تعمد الى افشال جميع المساعي الدولية التي بذلت في سبيل احراز حل شامل وعادل ، وعملت على ابقاء الأوضاع تتدهور من سيء الى أسوأ خدمة لمآربها ومصالحها التي تسعى لتحقيقها في المستقبل .

لا زالت اسرائيل والحركة الصهيونية التي ترعاها وتدعمها ، تتعدى ارادة المجتمع الدولي وتواصل استهتارها وانتهاكها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وللاعلان العالمي لحقوق الانسان ولا اتفاقية لاهاي ولا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . فهي لا زالت تمعن في

اصرارها على اغتصاب فلسطين والأراضي العربية المجاورة وترفض الانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي المحتلة ، وتتكرر للحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني . وهي لا زالت تواصل ممارساتها العنصرية التوسعية والعدوانية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، فضمت أجزاء منها وزرعت المستعمرات اليهودية عليها ، وأبعدت وطردت السكان العرب عن منازلهم وممتلكاتهم وأراضيهم وأنكرت عليهم حقوقهم في العودة ، وقامت بحملات الاعتقال الجماعي والاساءة في معاملتهم وتعذيبهم وتعذيب المعتقلين الى حد الموت ونهب الممتلكات الدينية والثقافية ، والتعرض للحريات الدينية وتدنيس الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية على حد سواء ومحاولة القضاء عليها . ولا زالت تواصل سعيها لتغيير معالم مدينة القدس الشريف العربية والاسلامية . ولقد أمدت في اصرارها وتعنتها وعنجهتها الى الاعلان الصريح بضم مدينة القدس الشريف واعتبارها ما يسمى " بعاصمة موحدة " للكيان الصهيوني . ولا زالت اسرائيل تقوم باستغلالها للاشروع الطبيعية للأراضي الفلسطينية المحتلة ومواردها ونهب مياهاها الجوفية وتعطيش سكانها . ولا زالت اسرائيل تتوغل في أرض لبنان وتحتل جزءا منه وتشن عليه الغارات البرية والبحرية والجوية للنيل من وحدته الوطنية وسيادته وملاحقة الشعب العربي الفلسطيني خارج وطنه للقضاء عليه .

ان مواصلة اسرائيل احتلال الأراضي العربية بقوة السلاح ، ثم العمل على تكريس ذلك الاحتلال ولمس معالم الحضارة فيها ، ومحاولة ضم المزيد من الأراضي كما هو الوضع في جنوب لبنان ومشروع ضم هضبة الجولان العربية السورية ، واتباع سياسة عدوانية وتوسعية ، مسألة تنذر بخاطر الانفجار في منطقة الشرق الأوسط . فاسرائيل اليوم هي الوهيدة من بين جميع أعضاء الأمم المتحدة التي لا يعرف لها حدود . ومن الممكن العثور على تأكيد لذلك في تصريحات المؤسسين الأوائل للصهيونية وعلى رأسهم حاييم وايزمن قائد الحركة الصهيونية حيث يقول : " انني أعلم بأن الله قد وعد أبناء اسرائيل بفلسطين ، ولكنني لا أعرف الحدود التي رسمها . انني أعتقد بأنها أوسع من الحدود المقترحة الآن وربما ضمت شرق الأردن . فاذا حافظ الله على وعده لشعبه في الوقت الذي يختاره فان واجبنا انقاذ كل ما يمكننا انقاذه من بقايا اسرائيل " . ولم يكن هذا المنطق وذلك الوضوح في المطامع التوسعية الصهيونية بظاهرة فريدة ، فالواقع الذي يجابهه كل دارس للقضية الفلسطينية وكل متتبع للسياسة الصهيونية هو انه منذ انشاء اسرائيل وقادتها يؤكدون ان اسرائيل كما هي قائمة الآن ليست سوى خطوة في الطريق الى تحقيق هدف الصهيونية في قيام دولة كبرى فوق ما يسمى " أرض اسرائيل " التاريخية ، وانها محطة في ذلك الطريق ، وليست نهاية في حال من الأحوال . وقد ظهرت النزعة التوسعية المرتبطة بالعامل العقائدي جليلة واضحة عقب اعلان قيام اسرائيل مباشرة . وقد جاء في خطاب ألقاه الارهابي الصهيوني مناخم بيغن نفسه بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٥٠ ما يلي :

" لن يكون سلام لشعب اسرائيل ، ولا لأرض اسرائيل ، حتى ولا للعرب ، مادنا لم نحرر وطننا بأجمعه بعد ، حتى ولو وقّعنا معاهدة الصلح " .

ان سجل اسرائيل العدواني والتوسعي لا يترك مجالاً للشك بأن مطامع اسرائيل التوسعية هي أكثر من مجرد أمانى وأحلام : انها مخططات جاهزة للتنفيذ ، وهي أعمال وهجمات يدافع عنها الصهاينة بعد الاقدام عليها وهي تقطع الشك ولا تدع مجالاً للتجاهل أو التخاضل . كما ان الدعم المادي والعسكري والسياسي اللامحدود وغير المشروط الذي تحصل عليه اسرائيل من بعض الدول الغربية قد أدى الى تماديها في سياساتها التوسعية وممارستها العدوانية وفرض الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط . ان الوضع الخانق الذي يجتاح المنطقة بكاملها والتضخيات التي قد مها

الشعب العربي الفلسطيني ومقاومته لكل أسباب القهر والظلم هي التي أدت بالمجتمع الدولي الى النظر الى القضية الفلسطينية في بعدها السياسي ، وأدى الى رفضه احتلال أراضي الغير بقوة السلاح وذلك عبر القرار التاريخي ٣٢٣٦ (د-٢٩) الذي اعتمده الجمعية العامة والذي ينص بوضوح على انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة بدون شروط مسبقة أو قيود والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني وممارسته لهذه الحقوق بكاملها ، وفي مقدمتها حقه في العودة الى دياره وتقدير مصيره على أرضه واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني . الا أن هذا القرار وغيره من القرارات التي سبقته وتلتها ورغم وضوحها بما لا يدع مجالاً للشك ، لم تلق أذناً صاغية من قبل اسرائيل ، بل تمادت في الاستمرار بكل صلف وصرافة في تجاهل وازدراء جميع قرارات الأمم المتحدة مطبقة بذلك أشنع أنواع القمع والتشريد ضد الشعب العربي الفلسطيني ، منتهكة بذلك أبسط حقوق الانسان .

من هذا كله نصل الى قناعة مؤكدة مؤداها ان سياسة اسرائيل وممارساتها التوسعية والعدوانية انما هي من صلب الفكر الصهيوني ، وهذا الأمر بالذات اضافة الى رفض الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني على ترابه الوطني ، يشكل العقبة الأكثر صعوبة في طريق أية تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي ، وبالتالي للقضية الفلسطينية باعتبارها تمثل جوهر هذا الصراع .

ان موقف بلادى من القضية الفلسطينية ثابت وواضح وقد أكدناه في مناسبات ومحافل عالمية عديدة كان آخرها البيان الذي بعث به صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب العربي الفلسطيني والذي قال فيه :
 " ان المملكة العربية السعودية لعلى اقتناع تام بأن السلام الشامل والعدل في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه ما لم يؤخذ فيه بعين الاعتبار الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل بالقوة وفي مقدمتها القدس العربية وما لم يتمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية واننا لعلى ثقة بأن هذا الموضوع يلقي تفهما من كافة الدول والشعوب الصديقة والمحبة للسلام

والتي يلقي منها الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية تأييدا متزايدا لقضيته العادلة ” .

ان بلادى تقف الى جانب الشعب العربي الفلسطيني وتؤازره بكل ما لديها من امكانيات . ان موقفنا هذا نابع من ايماننا العميق بشرعية نضال هذا الشعب الأبي الذي لا يزال يقدم التضحيات من أجل انتصار الحق وازهاق الباطل وقرار السلم والأمن والعدل في الشرق الأوسط والعالم أجمع . لقد حان الوقت لأن تبرهن الجمعية العامة على أنها على مستوى مسؤولياتها في معالجة أخطر بؤر التوتر في العالم ، وعدم السماح لاسرائيل الاستمرار في اجراءاتها التعسفية والعدوانية وغير المشروعة دون عقوبة . هل سيبقى العالم والأمم المتحدة مكتوفي الأيدي أمام اسرائيل وتحديها للرأى العام العالمي ؟ وهل يسمح لاسرائيل الاستمرار في بطشها وقمعها وظلمها واشغال الحرب في المنطقة من جديد ؟

ان النهج الصحيح لحل القضية الفلسطينية أصبح واضحا ويتطلب منا جميعا تحمل المسؤولية التي قبلناها وتقييم أكثر موضوعية وأكثر واقعية لمعطيات وعناصر هذه القضية الهامة . فلم يعد بالامكان تجاهل الالتزامات التي تمهدت بها الأمم المتحدة . بل تشكل هذه الالتزامات بالنسبة للمنظمة الدولية وللشعب العربي الفلسطيني خاصة مرحلة حاسمة لأن السلم والأمن في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه الا عن طريق ضمان حقوق الشعب الفلسطيني والقضاء على أسباب الظلم والاضطهاد .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان البند المعروض على الجمعية العامة ، كما هو وارد في جدول الأعمال هو " قضية فلسطين " . ولقد أصبح من الواضح مرة أخرى أن هدف مؤيدي هذه المناقشة ، هو التركيز على هذه الجوانب الانتقائية للقضية التي تتناسب مع أهدافهم العدوانية . ويعرف أعضاء الجمعية تمام المعرفة ، أنهم اذا ما قاموا بمناقشة لقضية فلسطين بمضمونها الصحيح الكامل ، فانه ليس بوسعهم تجاهل حقوق اسرائيل والشعب اليهودي . وفي الواقع ، فان هذا الرفض ذاته ، وعلى وجه التحديد من جانب جميع الدول العربية تقريبا ، هو الذي يشكل السبب الرئيسي لهذه المشكلة ، وهو في الواقع صميم النزاع العربي الاسرائيلي بوجه عام .

وهناك بطبيعة الحال مسألة العرب الفلسطينيين التي تتطلب ايجاد الحل لها وهي مشكلة هامة تمثل واحدة من المشاكل المعقدة المتعددة التي تشكل النزاع العربي الاسرائيلي برمته ، وهي أيضا مشكلة قابلة للحل . وحتى يمكن التوصل لحل واقعي لها ، فان هذه القضية ينبغي أن تعالج بشكل جاد في سياق جميع المسائل المترابطة التي يتكون منها النزاع العربي الاسرائيلي . ولتحقيق تقدم عملي ، لا بد من معالجتها من جانب ممثلي الدول المعنية والفلسطينيين العرب المعنيين ، وذلك بروح حوار جدي واستعداد للتفاوض .

ان مناقشة هذه القضية بشكل منفصل ، وفي الواقع بتجاهل متعمد لجميع الجوانب المترابطة الأخرى ، هي أمر من شأنه فقط أن يعيق التقدم . ان جامعة الدول العربية لم تترك لنا مجالاً للشك في أنها تسعى نحو مناقشة من هذا النوع ، وعلى وجه التحديد لكي تمنع احراز أي تقدم نحو اقامة سلم قائم على التفاوض . ان هذه الدول التي ترفض السلام مع اسرائيل ، هي في الواقع ، كانت تستغل قضية الفلسطينيين العرب لمدة تزيد على ثلاثين عاما لخدمة أهداف مصالحها الأنانية المختلفة . وتحقيقا لهذه الغاية ، فلقد سخرت الجمعية العامة لمساعدتها في هذا الشأن ، وقد استخدمت قضية الفلسطينيين العرب لأفراض عديدة لتشتيت الانتباه عن النزاعات العديدة المتفشية في العالم العربي ، وفي محاولة أيضا لتحقيق مظهر من مظاهر الوحدة ، حيث لا توجد مثل هذه الوحدة في أي مكان على الاطلاق . ولكن كما هو واضح في هذه اللحظة الراهنة فانه أحيانا ما نجد

أن التنافس والشقاق بين بلدان جامعة الدول العربية عميق للغاية ، بحيث لا يمكنها تغطيته حتى باستغلال قضية العرب الفلسطينيين .

والأمر الذي لا يدعو الى الدهشة ، هو أننا وجدنا بالأمر أن ممثل الأردن قد امتعنا باحدى مناقشاته البالية بشأن الماضي ، وهي مناقشة تميزت بالتزامه المعهود بالحقيقة وبالوقائع التاريخية . ان رفضه أن يربط نفسه بالواقع هو أمر مفهوم تماما ، نظرا لحقيقة مفادها أن الأحداث الأخيرة التي تتعلق ببلده قد أبرزت مرة أخرى الطبيعة الحقيقية والخلفية لقضية العرب الفلسطينيين . وكما نعرف جميعا ، فان الشرق الأوسط هو منطقة تحيطها التوترات . ان النزاعات المتفشية والمزمنة التي تمتد من أقصاها الى أدناها تمتد من المحيط الأطلنطي الى الخليج الفارسي . ان النزاع العربي الاسرائيلي هو جانب واحد فقط ، ولا يعني هذا أنه الجانب السائد وحده . ولكن عبر السنوات ، فان بلدان جامعة الدول العربية لأسباب تكتيكية ولأسباب تتعلق بشعورها بالخوف من وجود اسرائيل ، فلقد عالجت النزاع الاسرائيلي العربي بشكل يفوق كثيرا نطاقه الواقعي . ان مختلف الحكام العرب قاموا في أنظمتهم بمحاولات لخدمة مصالحهم ومطامحهم في بلدانهم وفي العالم العربي . وبهذا الشكل فلقد حجبا بتعمد حقيقة مفادها أن النزاع العربي الاسرائيلي ، هو الى حد كبير يمثل نموا طبيعيا لنزاعاتهم وتنافسهم ، وليس سببا رئيسيا للتوتر في الشرق الأوسط كما يحاولون اقتناعنا بذلك .

وفي الأعوام الأخيرة ، فان النزاع العربي الاسرائيلي قد مهد ستارا مناسبيا للبلدان العربية المنتجة للنفط ، لكي تحصل على أمان باهظة لنفطها ، وللتهديد والابتزاز للدول ذات السيادة المتقدمة منها والنامية على حد سواء ، حتى تخضع لمطامعها . ولتحقيق أهدافها فان بلدان جامعة الدول العربية لم تشعر بأى تأنيب للضمير ازاء استغلال العواطف الدينية واثارة تلك العواطف . وهناك أمور أخرى أقل من الأمور الدينية ، قاد لواءها الاتحاد السوفياتي ، الذي كان يبقي استغلال عداوة العرب تجاه اسرائيل بكل استخفاف ، لكي يحقق اختراقه لهذه المنطقة وهو الأمر الذي يمكنه من زعزعة استقرار الشرق الأوسط . ان الهدف من وراء ذلك هو تعزيز المطامح الاستعمارية على حساب معاناة شعوب المنطقة ، وفي حالات أخرى على حساب حرمتها .

ومن المؤسف أن الكثيرين من أعضاء الأمم المتحدة كانوا على أتم الاستعداد دون أى تحليل لقبول ذلك الرأى المشوه للنزاع العربي الاسرائيلي كما يقدم هنا عاما بعد عام من جانب دول جامعة الدول العربية ومؤيديها . ان معظم الأعضاء في الجمعية العامة مستعدون للتمشي مع هذه الدول العربية ، لأنهم يجدون أن مثل هذا الخضوع هو أمر له مكافأته أو ببساطة لأنه ينطوى على عدم مواجهة مع هذه الدول . وبعد كل ذلك ، لماذا يتعرضون لغضب الدول العربية اذا ما كان الهروب من ذلك ممكنا على حساب اسراييل ؟

وتمشيا مع ذلك ، فانهم على أتم الاستعداد لقبول احتكار وقت وجهود وموارد الأمم المتحدة من جانب الدول العربية التي تعارض بشكل فير قابل للمرونة على الاطلاق ، التسوية السلمية التي تقوم على المفاوضة للنزاع العربي الاسرائيلي . والنتيجة لذلك ، هي عدد وفير من اللجان الخاصة ، والوحدات الخاصة ، والبعثات الخاصة ، والدورات الخاصة ، والتقارير الخاصة ، وفرق الخبراء الخاصة ، علاوة على الكلمات المستخدمة ، وهم يستغلون بذلك كله هذا الأمر لمصالحهم الأنانية . وليست هذه نقطة للمناقشة ، كما أنها ليست ببعيدة عن الواقع . انه لمن المجاني للمنطق أن الأمم المتحدة وهي منظمة ذات موارد محدودة ، تكرر مقدارا هائلا من وقتها ووثائقها ومواردها المالية للنزاع العربي الاسرائيلي ، بناء على رغبة الجامعة العربية الجديدة . ان في ذلك ضررا للعديد من المسائل الرئيسية والمشاكل التي تواجه العالم اليوم . وسوف أطلب من المندوبين أن يتمعنوا في هذه النقطة بالذات لأنه في نهاية الأمر ، فان شعوبهم - أى الشعوب في جميع أرجاء الكرة الأرضية - هي التي سوف تهمل نتيجة للتلاعب العربي بهذه المنطقة .

ولقد أكدت الأحداث الأخيرة على الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط . وهذه الأسباب هي : أولا ، التوتر الداخلي داخل دول المنطقة . ثانيا ، النزاعات بين دول الشرق الأوسط . ثالثا ، التخريب والعدوان من خارج المنطقة .

ان النزاع الداخلي والقلق الداخلي قد أصابا العديد من الدول في الشرق الأوسط . ان مثال ايران هو فقط واحد من المظاهر العديدة لهذه الحوادث . ولكن هذه الظاهرة الداخلية يمكن أن تكون لها نتائج مباشرة وخطيرة على العالم بأسره .

ومما يؤكد على وجود النزاعات العديدة بين الدول في هذه المنطقة ، فزو العراق لايران بكل ما ينطوى عليه من تدبير وقتل للنفوس . ان هذه الحرب في الخليج الفارسي لها آثار خطيرة على السلم والأمن الدولي وعلى اقتصاديات معظم الدول الممثلة هنا .

ان الاحتلال السوفياتي لأفغانستان مثال واضح على التدخل الامبريالي من الخارج ضد بلد في منطقتنا . وهو مثال للعدوان المكشوف والمباشر ، بكل آثاره على الاستقرار في الشرق الأوسط . ومع ذلك ، فان منطقتنا قد تعرضت على الدوام لتسلل أقل صراحة ، عندما قام الاتحاد السوفياتي بمحاولة تحقيق أهدافه من خلال تابعيه المحليين ، بما فيهم المنظمات الارهابية . ولا شك أن هذه الأمثلة الثلاثة لآلات حية في ذاكرتنا ، ولكنها صورة طبق الأصل لنزاعات أخرى اندلعت في العقود الأخيرة أو في حالة اندلاع في الوقت الحاضر . ان ما يحتاج اليه المرء فقط هو أن ينظر الى اللقاء الودي بين الدبابات السورية والارمنية على حدودهما المشتركة ، لكسي يرى مظهرا آخر لتلك النزاعات . ان جميع هذه النزاعات تبقي البلدان العربية وبعض جيرانها في حالة توتر دائم واضطراب . ان ما تشترك فيه هذه النزاعات هو أنها تحدث مستقلة عن النزاع العربي الاسرائيلي . وكلها لها مصادرها وديناميكيتها الخاصة . وهكذا ، فان التأكيد البيفائي الذي يردد هنا وفي أماكن أخرى ، هو أن الخلاف العربي الاسرائيلي هو جوهر عدم الاستقرار في المنطقة ، هذا التأكيد باطل من أساسه . وفي نفس الوقت ، ليس هناك أدنى شك في ان هذه النزاعات الأخرى قد أثرت على النزاع العربي الاسرائيلي وأدت الى تفاقمه . وبالإضافة الى ذلك ، فانه من الواضح أن العرب قد صوروا بمبالغة نزاعهم مع اسرائيل لأن هناك خلافات أخرى في المنطقة . هل هناك من يعتقد بجدية في أنه اذا لم يوجد النزاع العربي الاسرائيلي ، كان السلام والانسجام سوف يسودان في الشرق الأوسط ؟ هل كانت التوترات المتعددة سوف تختفي ؟ وهل كان سعر النفط سوف يكون أرخص ولو بسنت واحد ؟

ان الأحداث التي جرت خلال العامين الاخيرين في الشرق الأوسط ينبغي أن تساعد في وضع النزاع العربي الاسرائيلي في منظور أكثر واقعية . ان أبعاده قد انكشفت الى أحجامها الحقيقية . وفي هذه العملية وصلت مسألة الفلسطينيين العرب أيضا الى حجم أدنى .

ومع هذه الصورة الأكثر واقعية سوف يكون مفيدا اذا قامت الجمعية العامة من جانبها الآن أيضا بمحاولة تديد بعض ستار الدخان والتمويه الذي يغطي التقديم هنا لمسألة الفلسطينيين العرب . ان هذا التقديم المحسوب بدقة يقوم على دعاوى وافتراغات زائفة قد تم نشرها بكل وعي . وهذه الادعاءات تتضمن ، ضمن أمور أخرى ، الادعاء بأن العرب الفلسطينيين لا يتمتعون بحق تقرير

مصيرهم في دولة خاصة بهم . وهي أيضا تتضمن افتراضا زائفا بأن جامعة الدول العربية ، بعد أن حطمت قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، يمكن أن تلجأ الآن الى تلك الأجزاء من القرار التي تناسب تماما أغراضها في الوقت الراهن .
وأبعد من ذلك ، فان تقديم مسألة الفلسطينيين العرب في هذا المحفل ، يعاني أيضا من أوجه قصور متعمدة أخرى ، أحدها هو الإنكار الصريح للحقوق الثابتة للشعب اليهودي في وطنه . وهناك جانب آخر هو الإهمال المتعمد لتبادل السكان بحكم الواقع ، بين اسرائيل والدول العربية منذ عام ١٩٤٨ .

ولقد أفرق أعضاء الجمعية العامة بقرارات ووثائق لا حصر لها تعكس هذا الجانب العربي المشوه للنزاع العربي الاسرائيلي . انهم يعرفون جيدا لماذا جعله العرب دعائيا . وقد أتاحت لي المناسبة للرد على هذا باستمرار في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن . ولذا ، فاني سوف أقصر ملاحظاتي على التوضيح باختصار شديد لبعض المزاعم الرئيسية .
لقد تمتع العرب الفلسطينيون بحق تقرير المصير في دولتهم ، وهي الدولة العربية الفلسطينية في الاردن . وقد نصر انتداب عصبة الأمم على اقامة الوطن القومي اليهودي في تلك الأراضي . وفي عام ١٩٢١ قررت بريطانيا العظمى أن تقيم في شرق نهر الاردن امارة تحت حكم عيد الله بن حسين من العائلة الهاشمية بمكة ان هذه المنطقة - شرق الاردن - قد شكلت ثلاثا ربع المساحة الكلية لأرض فلسطين تحت الانتداب . وفي عام ١٩٢٢ أعلن أن المواد الخاصة بالوطن اليهودي لا تنطبق على شرق الاردن ، التي بقيت رقم هذا جزءا لا يتجزأ من فلسطين تحت الانتداب . ومع مرور الوقت ، أصبحت شرق الاردن دولة مستقلة في عام ١٩٤٦ ، ثم بعد ذلك سميت " الاردن " . وهكذا نجد أنه تم انشاء دولة عربية مستقلة على أرض فلسطين . وقد تم انشاء الدولة اليهودية المستقلة في فلسطين وهي اسرائيل ، بعد ذلك بعامين فقط ، في عام ١٩٤٨ .
ان الاردن ، نظرا لتاريخها وأرضها ، وسكانها وثقافتها ، تبقى هي الدولة العربية الفلسطينية . لقد حقق الفلسطينيون العرب تقرير مصيرهم هناك . ان أكثر من ثلثي مواطني الاردن من الفلسطينيين العرب ، وبالمثل فان الأغلبية العظمى من الفلسطينيين العرب هم مواطنون أردنيون .

ان الفلسطينيين العرب هم العمود الفقري وركيزة الدولة . ولذا ، فانه من الخطأ الفاحش الزعم بأن الفلسطينيين العرب ليست لهم دولة خاصة بهم .

ولقد حدث مؤخرا أن أظهرت جامعة الدول العربية حينئذ الى قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ . وفي هذا القرار أوصت الجمعية العامة بتقسيم الجزء الاخير من فلسطين تحت الانتداب ، أى الربع الباقي قرب نهر الاردن . ورغم التضحية المؤلمة التي يتطاول عليها ذلك الاقتطاع الثاني المقترح ، فقد قبل القرار من جانب المجتمع اليهودي في فلسطين بشرط التبادل . ومع ذلك ، فقد رفض القرار فوراً في هذه الجمعية العامة من قبل الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك من قبل الأعضاء الآخرين في جامعة الدول العربية والعرب في فلسطين ، الذين قاموا معا بمحاولة وضع حد لذلك باستخدام فير مشروع للقوة . ان توثيق الأمم المتحدة لهذا الأمر لا ليس فيه وهو تعدى العرب لندوات مجلس الأمن لايقاف اطلاق النار في عام ١٩٤٨ - انظر خطابي بتاريخ ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ الموجه الى الأمين العام (A/33/488-S/12966) . ان العدوان العربي ، وبصفة خاصة غزو اسراييل من قبل قوات سبع دول عربية بعد قيام الدولة بيوم واحد في عام ١٩٤٨ ، حطمت بطريقة لا رجعة فيها القرار ١٨١ (د - ٢) . ومن المؤكد أنه أمر يعتبر مهينا للتاريخ أن يقترح ، بعد اجهاض ذلك القرار منذ أكثر من ثلاثين عاماً بقوة السلاح ، أن الدول العربية تستطيع الآن أن تطالب بأى من فوائده .

وبعد فشل دول الجامعة العربية في القضاء على اسرائيل في حرب العدوان في عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، فان تلك الدول قد تمادت في محاولتها لتحقيق ذلك الهدف . وتحقيقا لهذه الغاية ، فانها اقامت في عام ١٩٦٤ المنظمة الارهابية المعروفة بمنظمة التحرير الفلسطينية . ومنذ ذلك الوقت ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد وضعت نفسها لخدمة مختلف الأنظمة العربية التي تتآمر ضد بعضها البعض ، كما انها تخدم مصالح الارهاب الدولي علاوة على الأهداف التخريبية للاتحاد السوفياتي . ان دور منظمة التحرير الفلسطينية هو انها تمثل نراعا "للارهاب الدولي" ، واستخدام الاتحاد السوفياتي لها كوسيلة لتعزيز الأهداف السوفياتية ليس فقط في الشرق الأوسط ولكنه يتعدى الى أوروبا الغربية و استراليا . وقد وصف هذا بالتفصيل في مقال رسمي ظهر أخيرا في نيويورك تايمز ماجازين بتاريخ ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، كتبه روبرت موس ، وهو محاضر في الكلية الملكية لدراسات الدفاع في لندن . وقد قمت بتقديم اقتباسات من هذا المقال مع خطابي بتاريخ ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ الموجه الى الأمين العام .

ولقد قيل الكثير مؤخرا بخصوص الحاجة الى دولة فلسطينية في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، ونحن نتذكر أن اسرائيل لم تسيطر على تلك المناطق قبل عام ١٩٦٧ . ومع ذلك فلم يكن هناك طلب في ذلك الوقت لاقامة "دولة فلسطينية" في هذه المناطق . ان الدول العربية التي تبشر الآن بشكل مقدس بشأن الحاجة لانشاء مثل هذه الدولة في تلك المناطق ، لم تقم بهذا في ذلك الوقت رغم الحقيقة القائلة بأن يهودا والسامرة وقطاع غزة كانت تحت سيطرة العرب بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٧ . ان تفسير ذلك هو أمر في منتهى البساطة : ان العالم بأسره قد عرف أن مملكة الأردن هي الدولة العربية في فلسطين كما ان دولة اسرائيل هي الدولة اليهودية في فلسطين .

وبعد الهزيمة التي حلت في حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ ، فان العرب قد غيروا من استراتيجيتهم . وادراكا منهم بعدم قدرتهم على تحطيم اسرائيل بقوة السلاح ، فانهم استكشفوا مناهج بديلة لتحقيق ذلك الهدف . ان المخططين العرب قد قاموا بشعارات واصطلاحات تتماشى مع المناخ السياسي الذي ساد في العالم في ذلك الوقت . وقد قدروا انهم سوف يكسبون أكثر بتمتع وجود مزعوم للشعب العربي الفلسطيني مرة ثانية الذي له حق تقرير المصير في دولة عربية فلسطينية ثانية بالاضافة الى الأردن .

وهكذا ، فان الدول العربية لم تتخل على الاطلاق عن هدفها النهائي بتصفية اسرائيل . ومع ذلك ، لأسباب تكتيكية ، بدلا من أن توضح ذلك بصوت مرتفع ، فقد تركت منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بالتعبير بلغتها الغربية عن سياسة ذات مرحلتين . وفي جوهرها ، فان المرحلة الأولى تنطوي على اقامة دولة عربية فلسطينية ثانية في أى مكان في الأراضي التي تديرها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بينما المرحلة الثانية تنطوي على استخدام هذه الدولة المقترحة كمنصة للهجوم على اسرائيل وتدميرها في النهاية .

ان الكثيرين من السياسيين ، بما في ذلك رجال الدول القياديين في الغرب ، قد وقعوا في فخ الاعتدال الخاطيء هذا ، ولا بد من انهم قد أدركوا خيبة الأمل عندما تحطمت أوهامهم في أواخر أيار/مايو من هذا العام الناجمة عما يسمى بالبرنامج السياسي والقرارات المعتمدة فني المؤتمر الرابع لمنظمة فتح الارهابية بقيادة ياسر عرفات ، المعتدل المعروف جيدا . ان فتح ، وهي أكبر قسم من منظمة التحرير الفلسطينية الارهابية ، قد نادت بتصفية اسرائيل على الأقل ثلاث مرات فيما يسمى ببرنامجهما السياسي . وكما يلاحظ في خطابي بتاريخ ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٠ الموجه الى الأمين العام ، فان هدف هذه المنظمة قد حدد على النحو التالي :

" تصفية الكيان الصهيوني سياسيا ، واقتصاديا ، وعسكريا ، وثقافيا ،

وأيدولوجيا " . (A/35/395-S/14107,p.1)

وتحقيقا لهذه الغاية ، فان هناك بعض الدول العربية التي اشتركت في تقسيم العمل . فقد أقامت ما يسمى بالجبهة الشرقية التي يمكنها أن تستمد قوتها من الترسانات العظيمة التي وضعت تحت تصرف جميع دول الجامعة العربية الجديدة . وبمعنى واقعي ، فان هذا يعني أن الجبهة الشرقية لها نظام عسكري يتضمن الطاقة البشرية ، والقوات الجوية ، والمدفعية والدبابات ، وهي تفوق منظمة هلف شمال الاطلسي . ان بعض الدول في هذه الجمعية تستهين بذلك التهديد العسكري الضخم لاسرائيل . وانا ما أطلقت هذه القوات الهائلة على حدودها فانها سوف تتوخى الحرص بشكل أكبر ، خصوصا اذا كان التهديد العسكري لها مدعما بسلاح البترول العربي والثروة المذهلة التي يديرها البترول .

ان دول الرفض العربية قد أعطت منظمة التحرير الفلسطينية دورا محدد في هذا المخطط

العظيم ، ألا وهو محاولة تحويل يهودا والسامرة وقطاع غزة الى قواعد للهجوم على اسرائيل . واذ ما أصبحت هذه الأراضي المؤدية الى ضواحي القدس وتل أبيب وجميع المدن الرئيسية في اسرائيل ، دولة لمنظمة التحرير الفلسطينية وأفرغت من الوجود الاسرائيلي الذي يمكن أن يقف ضد جيوش الجبهة الشرقية ، لكان هذا أفضل لها .

وخلال ذلك ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد قامت بمحاولة لتحويل يهودا والسامرة وقطاع غزة الى منبر للأعمال العدائية ، والارهاب والتخريب والاثارة والتدمير . وبشكل متواز ، وخصوصا منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد للسلم في الشرق الأوسط في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد قامت أيضا بمهمة ارهاب واسكات العرب في تلك الأراضي الذين يدعمون عملية السلم . وكما أشرت في خطاباتي بتاريخ ٢٠ و ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ الموجهة الى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ، فان الحملة التي تقودها منظمة التحرير الفلسطينية من أجل التخريب والتخويف قد تم تصعيدها في الأسابيع الأخيرة .

ودون الخوض بشكل كبير في تقسيم العمل بين دول الرفض العربية وبين أداتها من منظمة التحرير الفلسطينية ، دعوني أقول أن اسرائيل ليس لديها أي التزام لكي تحقق رغبات أعدائها بالجلاء عن يهودا والسامرة وقطاع غزة أو أن تترك اليد طليقة لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذه الأراضي .

واذا كان لا يزال هناك أي شك في هذا الخصوص ، فقد تدد هذا الشك بالملاحظات الصلفة التي أبدتها أسس ممثل العراق والتي أعلنها دون أي احراج ، من أن ما يسمى بتحرير أراضي معيثة في ايران من جانب جيوش الغزو التابعة لبلاده ، انما هو مقدمة لما يسمى بتحرير فلسطين . ان العراق قد رفضت باصرار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، كما ان اعلاناتها وتصرفاتها الأخيرة التي تتعلق بالحرب التي قامت بها في ايلول/سبتمبر ، تبرهن بوضوح لمانا رفضت هذا القرار . ان الدرس لم يفقد بالنسبة لاسرائيل وبالفعل يجب ألا يفقد بالنسبة للآخرين .

لقد أشرت مبكرا الى الحذف المتعمد في التقديم المحرف للنزاع العربي الاسرائيلي السائد هنا ، ان أحد الأمثلة على هذا الحذف هو عدم الاشارة الى مشكلة اللاجئين اليهود التي نشأت في أعقاب العدوان العربي ضد بلادى في ١٩٤٨ ، ١٩٤٦ ، كجزء لا يتجزأ من النزاع العربي الاسرائيلي وحله .

انني لا أود أن أخوض مرة أخرى في هذا الجانب من النزاع ، ولكنني أود فقط أن أتقدم بملاحظة هي أن مشكلة اللاجئين اليهود في أبعادها تشبه تماما مشكلة اللاجئين العرب التي نشأت في ١٩٤٨ ، ولأسباب عملية فان العدوان العربي قد خلق تبادلا بحكم الواقع في السكان بين البلدان العربية واسرائيل . ان اليهود الذين هربوا من الأراضي العربية ، قد تركوا وراءهم تراشا لعدد من القرون ، بما في ذلك ممتلكاتهم الثمينة ، وكنوزهم الدينية والثقافية التي لا تقدر بثمن . ان حلا منصفيا لمطالبهم القانونية والمادية يشكل جزءا لا يتجزأ من الحل الشامل للنزاع العربي الاسرائيلي . لقد تم الاعتراف بذلك في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وهو الأساس الوحيد المتفق عليه في تسوية النزاع عن طريق التفاوض ، والذي يتحدث من بين جملة أمور أخرى عن ضرورة حل عادل لـ " مشكلة اللاجئين " وتعني كلا من اللاجئين العرب واليهود . وكما قلت ، فان أسوأ وجه في عرض الجامعة العربية للنزاع ، هو رفضهم المتعمد للاعتراف بالحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب اليهودي في سيادته الوطنية واستقلاله في وطنه . ولا يتضح ذلك بجلاء في شيء أكثر مما يتضح فيما يسمى عهد منظمة التحرير الفلسطينية . ان المادة ٢٠ من هذه الوثيقة تنكر بشكل صريح الروابط التاريخية والروحية بين اليهود وأرض اسرائيل . وبعبارة أخرى ، فان منظمة التحرير الفلسطينية ، ومناصريها من دول الجامعة العربية يسعون بجرة قلم الى اعادة كتابة حقبة من تاريخ الانسانية تزيد على ثلاثة آلاف عام . ولكن هذا التاريخ لا يمكن اعادة كتابته بهذه السهولة ، ولا يمكن انكاره . ومرة أخرى ، فاني لست بحاجة الى أن أصف العلاقات التي لا يمكن أن تنفصم عبر القرون ، بين الشعب اليهودي وأرضه ، أو بين الشعب اليهودي والقدس ، العاصمة الأبدية التي لا تقسم ، لدولة اسرائيل .

ولكن عهد منظمة التحرير الفلسطينية يجسد في جوهره صميم الصراع العربي الاسرائيلي وهو الرفض العربي المستمر - منذ عام ١٩٤٨ - للاعتراف بحق اسراييل في الوجود . في هذا الرفض يكمن لب النزاع . وان أى شيء غيره لا يعدو أن يكون ستارا من الدخان يستهدف حجب الحقيقة ، وخدمة الاغراض العدوانية .

ان الانسان لا يحتاج الا الى أن ينظر فقط الى الوجه الآخر من العملة لكي يجد الدليل الذى لا يمكن دحضه لهذه الحقيقة التي أقولها . وعندما تكون هناك دولة عربية مستعدة للاعتراف بحقوق اسراييل ، فان الأمور ستعود بسرعة الى وضعها الطبيعي . وقد تبين هذا بكل جلاء في دعوة رئيس وزرائنا السيد مناحم بيغن للرئيس السادات ، الذى جاء الى القدس منذ ثلاثة أعوام وعندها بدأت عملية السلم الراهنة . وبأى مقياس للمفاوضات الدولية فان التقدم قد أحرز على وجه السرعة ، بالرغم من الحقيقة التي مؤداها أنه كانت هناك أربعة حروب على مدى ثلاثة عقود من الزمان بين الدولتين ، وقعت آخر هذه الحروب قبل أن تبدأ عملية السلام بأربع سنوات فقط . ان اطار اتفاق كامب ديفيد تم توقيعه خلال عشرة شهور من زيارة الرئيس السادات للقدس ، وان معاهدة السلام بين بلدينا تم التوقيع عليها بعد ذلك بستة أشهر فقط .

ومنذ ذلك الحين ، فان تقدا قد أحرز في مجالين ، الأول هو أن هناك تطبيع العلاقات يجرى بين مصر واسراييل ، وان الزيارات الأخيرة لمصر التي قام بها رئيس ووزير خارجية اسراييل قد دعمت هذه العملية التي تتخذ شيئا فشيئا تعبيراً ملموساً في مختلف مجالات وأوجه التعاون بين الدول المتجاورة .

ثانياً ، لقد كان هناك مفاوضات مكثفة للحكم الذاتي الكامل لسكان يهودا والسامرة وقطاع

غزة .

وقد تم تحقيق تقدم ملموس في هذه المفاوضات . وهناك جانب أحرز فيه تقدم واضح ، وهو وسائل الانتخابات الحرة التي سوف تعقد في الأراضي المعنية . ان هذه الاجراءات سوف تجعل من الحكم الذاتي المقترح ، واحد من الأمثلة القليلة جداً للعملية الديمقراطية الحرة في الشرق الاوسط ، وهناك أيضاً تقدم قد أحرز في مجال سلطات ومسؤوليات الحكم الذاتي ، ويغطي الجوانب المتعددة للحياة اليومية لسكان الأراضي المعنية .

ان اطار كامب ديفيد يدعو الفلسطينيين العرب من سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة أن يلعبوا دورهم النشط في صياغة مستقبلهم ليس فقط في الاشتراك في المفاوضات الجارية حاليا ، ولكن أيضا في المفاوضات التي ستقرر الوضع النهائي للمنطقة التي يعيشون فيها ، علاوة على المفاوضات النهائية حول معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن التي سيتم فيها الاتفاق على الحدود الفاصلة بين البلدين .

ان برنامج الحكم الذاتي الذي اقترحه الفلسطينيون العرب من سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة كما هو مقبول مبدئيا في اطار كامب ديفيد ، هو الاقتراح العملي الأول على طريق الحل الذي يتمشى مع احتياجات السكان العرب في هذه المناطق . وهو يأتي بدلا من تلك الاعلانات الجوفاء التي ضُلب بها الفلسطينيون العرب من جانب دول ومنظمات عبر السنوات الماضية .

اذا كان أعضاء هذه الجمعية على استعداد لأن يرجعوا خطوة الى الوراء وينظروا نظرة هادئة الى الشرق الأوسط ، فان الغالبية سوف تدرك ان النمط الذي تتبناه هذه المنظمة في مداولاتها بشأن النزاع العربي الاسرائيلي قد ثبت عدم جدواه ، وبالتالي فانه يمثل عقبة للتسوية السلمية . ان هذا النزاع بوضوح قابل للحل ، اذ ما توافرت الارادة السياسية لاجاد حل . وعلاوة على ذلك ، فان هذا النزاع يوجد بالفعل لإطار لحله ، وبالفعل ، خلال السنوات القليلة الماضية أمكن التحرك تجاه الحل من خلال هذا الاطار .

ان الأعضاء عليهم أن يقوموا باختيار بسيط ، هل يودون أن يقبلوا الصورة الظاهرية لنص الجامعة العربية حول النزاع العربي الاسرائيلي ، أو أن يختاروا حكم المنطق ٢ وكمقياس لمصداقية نص الجامعة العربية ، أو أن أنكر أعضاء الجمعية بأنه منذ اسبوعين فقط وفي السابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ فان زميلنا في المقر - المراقب الجديد للجامعة العربية الجديدة - قد عقد مؤتمرا صحفيا ، أدهش فيه مستمعيه بادعائه ان الحرب في الخليج الفارسي ليست حربا على الاطلاق ، بل مجرد مثال " للنزاع المسلح الشديد الحدة " . وهذا يوضح مدى بعد المنظار الذي يرتديه مشلو الجامعة العربية عن الحقيقة .

ان نفس هذه الحيل التكتيكية واللغوية قد استخدمها المندوبون العرب على مر السنين في تقديم الصراع العربي الاسرائيلي . فقد استخدموا حيلة لغوية ونظرية لتضليل هذه المنظمة والعالم بأسره . ان هذا التكتيك الذي وصف بحق بأنه تسلل لغوي ، قد سمح له بأن يخترق وأن يشـوّه النهج في العديد من المحافل بالنسبة للقضية المعروضة علينا .

وللأسباب التي أوضحناها ، كان منظور جامعة الدول العربية بعيدا عن الحقيقة لثلاثة عقود . ونظرا لهلوساتهم التي تنحو الى الهيمنة فقد رفعوا مواجهة الحقيقة . ولأسباب سياسية لصالحهم ، حاولوا أن يضللوا الآخرين ، وقد شعروا بالتشجيع نظرا لقبول آرائهم المشوهة المخزية بسهولة في الأمم المتحدة . وقد حان الوقت منذ زمن طويل لازالة هذا الضباب العالق بالجـو ولمعالجة النزاع العربي الاسرائيلي ، وقضية الفلسطينيين العرب بوضعها الحقيقي . ان المشاكل ذات الحجم المعقول القابلة للحل ، يمكن أن تحل اذا ما كانت هناك ارادة للمفاوضة المباشرة على أساس الحل التوفيقى والاحترام المتبادل .

السيد هان فان لاو (فبييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : ان جمعيتنا العامة تجرى

هذا النقاش بشأن قضية فلسطين عقب احتفال المجتمع الدولي مباشرة وبطريقة رسمية بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني ، وفي الوقت الذي تشهد فيه منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، تزايدا في مكانتها يوما بعد يوم على الصعيد الدولي ، وفي الوقت الذي يحدث فيه النضال الذي لا يقهر والذي يمارسه هذا الشعب البطل لأكثر من ثلاثين عاما بمزيد من الدعم والتأييد يوما بعد يوم من جانب شعوب القارات الخمس .

ولعدة أعوام حتى الآن ، فقد اعتمد كل من مجلس الأمن والجمعية العامة القرار تلوا الآخر مؤكدا من جديد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه واستعادة ممتلكاته في فلسطين ، وحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية ، وحقه في اقامة دولة ذات سيادة له ، وكذلك حق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع الجهود الدولية التي تبذل تحت رعاية الأمم المتحدة لحسم قضية فلسطين والموقف في الشرق الأوسط . ان القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) قد أكد على ان الاحترام الكامل وتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، هي أمور لا غنى عنها لحل قضية فلسطين .

ان الدورة الاستثنائية الطارئة التي عقدتها الجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي ، قد أكدت مرة أخرى أن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط . ان سلما دائما في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق اذا لم تحل القضية الفلسطينية بأسلوب ملائم ومنصف ، وبما يتماشى مع الملاحح المشروعة للشعب الفلسطيني ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

ولقد قامت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في السنوات الأخيرة بجهود جديرة بالاشادة وبطريقة مستمرة بالعديد من الأنشطة السياسية والدبلوماسية. كما تابعت عن كثب الموقف المتعلق بالقضية الفلسطينية وأوصت المجتمع الدولي باتخاذ تدابير نحو تسوية هذه القضية . ان تلك الأنشطة التي قامت بها اللجنة قد ساعدت شعوب العالم على أن تتعرف بطريقة أفضل على الوضع المأساوي للشعب الفلسطيني ورفيته الجامعة في استعادة حقوقه الوطنية الأساسية . وفي نفس الوقت ، فانها قد ساعدت شعوب العالم على أن تكون أكثر ادراكا لعناد ووقاحة المعتدين الاسرائيليين الصهاينة الذين تؤيدهم الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد بحثت جمعيتنا مرارا وتكرارا السياسة والأعمال العدوانية للتوسعيين الاسرائيليين وأدانتها . ان التقرير الأخير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والذي وُزع كوثيقة A/35/35 يقدم عرضا كاملا للموقف ، فهو يشير مرة أخرى الى تعنت اسرائيل وتجاهلها لادانة المجتمع الدولي الشديدة لها . ان القرار ES-7/2 الذي اعتمده الجمعية في دورتها الاستثنائية الطارئة - وقد كانت فييت نام من بين مقدمي مشروع هذا القرار - قد قدم حلا شاملا للمشكلة الفلسطينية وهو :

" تطلب الى اسرائيل أن تسحب كليا دون قيد أو شرط من جميع الأراضي

الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما فيها

القدس ، تاركة جميع الممتلكات والمرافق سليمة ، وتحت على بدء هذا الانسحاب من جميع

الأراضي المحتلة قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ " . (RES.ES-7/2, para.7)

وبعيدا عن اتخاذ أي اجراء لتنفيذ هذا القرار ، ذهبت اسرائيل الى أكثر من ذلك وقامت بضم

الجولان التي تمتلكها سوريا ، بعد احتلالها للقدس وتحويلها الى عاصمة لها . ان هذا العمل

التوسعي الجديد من جانب اسرائيل ، هو جزءا من خطتها الشاملة لضم جميع الأراضي العربية

المحتلة ، متحدية جميع القواعد الأساسية للقانون الدولي . وهذا يمثل تحديا أكثر وقاحة للشعوب العربية ولجميع شعوب العالم الأخرى التي تقدر السلم والعدالة .

والى جانب تلك السياسة التوسعية لا يزال التوسعيون الاسرائيليون يواصلون ارتكاب الجرائم المستمرة ضد الشعب الفلسطيني ، ويجب أن نشير من بينها الى الاعتقالات التعسفية لرئيس بلدية حلحول والخليل ، ومحاولة اغتيال عمدة نابلس ، وقهر المعتقلين السياسيين ، وأعمال العدوان على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان ، والاستيلاء على أدوات الانتاج ووسائل الحياة للفلسطينيين ، وقطع الامداد بالمياه مما يجعل الزراعة مستحيلة ، ومؤخرا جدا القمع الوحشي لجامعة بيرزيت . ولقد حان الوقت لوضع حد لتلك الأعمال الاجرامية التي يقوم بها المعتدون الاسرائيليون والتي أثارت سخط شعوب العالم بأسره .

ان وفد فييت نام قد أكد صراحة انه دون تشجيع الولايات المتحدة الامريكية وتقدمها لجميع أنواع المساعدة ودون حمايتها لاسرائيل ، لما جرأت اسرائيل على التصرف بتلك الطريقة المتمتة والوقحة التي اتسمت بها أعمالها حتى الآن . كما أن اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية المنفصلة التي أدانها العالم العربي والرأي العام التقدمي ، ان هي الا انتهاك صارخ للمصالح القومية للشعب الفلسطيني . فمن الواضح تماما انه منذ التوقيع على تلك الاتفاقات المنفصلة ، زاد الوضع تدهورا في الشرق الأوسط . بل ان اسرائيل قد أصبحت أكثر تعنتا وأكثر عدوانية . وفي نفس الوقت ، عملت الولايات المتحدة الامريكية على التصعيد العسكري في الشرق الأوسط ، مما يهدد الأمن والسلم في تلك المنطقة الاستراتيجية بل وفي العالم أجمع .

ومما هو أكثر خطورة ، تلك الأنباء التي تدعو الى القلق والتي توضح أن اسرائيل قد عملت كوسيط في عمليات بيع السلاح الامريكى بالنسبة لبعض الدول التي لها بعض المطامح التوسعية وأطماع الهيمنة وهي تنغمس بغير وعي في سباق التسلح . وقد سجل ذلك في العدد الصادر للنيوزويك بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

وان ذلك يوضح طبيعة النفاق من جانب أولئك الذين يتحدثون عن السلم وفي نفس الوقت يعدون بطريقة محمومة للحرب . ان النفاق واضح من أولئك الذين يدعون انهم يحترمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ولكنهم يساعدون اسرائيل لحرمان الشعب الفلسطيني من ذلك الحق وانكار وجود منظمة التحرير الفلسطينية . ان النفاق يتمثل في أولئك الذين يدعون أنهم يناضلون ضد التوسع والهيمنة ولكنهم في الواقع يساعدون اسرائيل على الاستمرار في محاولاتها لضم الأراضي العربية التي أحتلت دون أى سند قانوني منذ عام ١٩٦٧ .

ان قضية فلسطين لا يمكن أن تحل الا على أساس احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة الى بلاده واقامة دولة فلسطينية . ان أية تسوية للقضية تتطلب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . ان قضية فلسطين يمكن أن تحل فقط اذا ما تخلت اسرائيل عن سياستها العدوانية والتوسعية وانما ما نبذت الولايات المتحدة سياستها التي ترمي الى تشجيع وتأييد اسرائيل . ان شعب وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، مع المجتمع الدولي ، يطالب بوضع حد فورا للأعمال الاجرامية التي تمارسها اسرائيل ضد الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى . اننا ندين التواطؤ الامبريالي مع الصهيونية الاسرائيلية في مخططاتها لبيت الفرقة في العالم العربي واضعاف النضال الذي تخوضه الشعوب العربية ضد الامبريالية والصهيونية وسائر القوى الرجعية من أجل القضية العادلة للشعب الفلسطيني العربي ولصالح السلم والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع .

ان موقفنا شعب وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية قد وضح في رسالة رئيس الوزراء فام فان دونك بمناسبة يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني حيث جاء فيها ما يلي :

” . . . ان شعب فييت نام ، وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية يؤكد ان مرة أخرى تضامنهما الأكيد ومساندتهما القوية لكفاح الشعب الفلسطيني العادل تحت قيادة منظمة

التحرير الفلسطينية من أجل استعادة حقوقه المقدسة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة .

” اننا ندين بشدة اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية المنفصلة وسياسة العدوان الاسرائيلية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية في محاولة لتحقيق مطامعهم التوسعية لضم الأراضي العربية والفلسطينية .

” اننا نعتقد أن الحل السليم الذي يؤدي الى اقرار السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، لا بد أن يتضمن انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، واحترام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وضمان المشاركة التي لا مفر منها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ” .

(A/A6.183/PV.61,p.58-60)

وسبب تحدى اسرائيل للقرار ES-7/2 الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة ، فان وفد فييت نام يعتقد أنه من الضروري تنفيذ الفقرة ١٣ من منطوق ذلك القرار والتي تقول :

” الجمعية العامة ،

... ”

” ١٣ - تطلب من مجلس الأمن ، في حالة عدم التزام اسرائيل بالقرار الحالي ، أن يجتمع من أجل دراسة الموقف واعتماد تدابير فعالة طبقاً للفصل السابع من الميثاق ” .

السيد لينغ كينغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : مع تطور الموقف في الشرق الأوسط ،

فان قضية فلسطين تزداد أهمية يوماً بعد يوم ، وقد أصبح من المعترف به دولياً من جانب الرأي العام العالمي العادل أن حل قضية الشرق الأوسط يتطلب أولاً وقبل كل شيء ، حل قضية فلسطين . وخلال السنوات الماضية ، فان منظمة الأمم المتحدة قد اتخذت اجراءات عديدة لحل القضية الفلسطينية . ان الوفد الصيني يرغب أولاً وقبل كل شيء في أن يعبر عن تقديره للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف للجهد الذي بذلته في العام الماضي ، كما اننا نقدم احترامنا للشعب الفلسطيني وممثلته الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تناضل من أجل استرداد حقوقه الوطنية .

ولقد عقد مجلس الأمن هذا العام ، عدة اجتماعات بشأن القضية الفلسطينية وقضية القدس ، كما ان الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة قد عقدت أيضا منذ وقت غير بعيد للنظر في القضية الفلسطينية . ولقد أصدرت هذه الاجتماعات والدورة المشار اليها سلسلة من القرارات البناءة في صالح التسوية العادلة والمعقولة للقضية الفلسطينية . ومن المؤسف كثيرا أن السلطات الاسرائيلية برفضها تنفيذ تلك القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والدورة الاستثنائية ، قد نهيت الى أبعد من ذلك بدعمها لسياستها العدوانية والتوسعية . ان مثل تلك الأعمال لا يمكن الا أن تزيد من قلقنا جميعا .

وخلال السنوات الثلاثين الماضية ، فقد عانى الشعب الفلسطين مأس ومصاعب لا يمكن وصفها . لقد أهملت حقوقه الوطنية ، وأحتلت مساحات شاسعة من أراضيه ، كما نهبت ثرواته ، وطرد ملايين الفلسطينيين من أراضيهم التي عاشوا فيها أجيالا . ان هؤلاء الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي التي تحتلها اسرائيل لم يكن هناك حد للربح والذل والاضطهاد الذي يعيشون فيه . وقد أوردت أمثلة على ذلك ، اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . ولكن الشعب الفلسطيني البطل الذي لم يرهبه العنف ، قد مارس في السنوات الأخيرة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مختلف أشكال النضال من أجل ردهم العدوان الاسرائيلي . ان العزم والصلابة اللذين واجه بهما تلك المواقف الصعبة والمعقدة قد أفسدوا اعجاب واحترام جميع بلدان وشعوب العالم التي تتمسك بالعدالة . ان الفشل في ايجاد حل للقضية الفلسطينية التي طال أمدها قد كان بصفة رئيسية بسبب الموقف العدواني الذي تتمسك به السلطات الاسرائيلية في عناد دون مراعاة للمبادئ الدولية المعترف بها ، وتجاهل الطموحات القوية المشتركة لما يزيد على مائة مليون عربي وفلسطيني بالاضافة الى تجاهل قرارات الأمم المتحدة وسائر المؤتمرات الدولية . وفي الشهور الأخيرة ، فقد استمرت السلطات الاسرائيلية في غزو الجزء الجنوبي من لبنان ، وهي تضرب بوحشية القرى ومعسكرات اللاجئين الفلسطينيين ، وبالتالي تعتدى على سيادة وسلامة أراضي لبنان . وقد وضعت أيضا خطة ضخمة للتوسع وبناء " مستوطنات " جديدة في الأراضي التي احتلتها في محاولة لوضع هذه الأراضي العربية المحتلة تحت رحمة احتلالها العسكري غير المحدود وحكمها الاستعماري . ان

الكنيست الاسرائيلي ، علاوة على ذلك ، قد غير من جانب واحد وضع القدس ، وذلك باعلانها
”عاصمة أبدية“ لاسرائيل متحديا بذلك معارضة الرأي العام العالمي القوية . وقد رفضت
اسرائيل بكل وقاحة أن تستجيب لقرار الدورة الاستثنائية الطارئة فيما يتعلق بتحديد وقت للانسحاب
الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

وفي الآونة الأخيرة ، قامت السلطات الاسرائيلية بإثارة الرأي العام وأعدت بعض التشريعات استعدادا لضم مرتفعات الجولان . وفي لجوعها الى استخدام القوة وسياسة العدوان فان السلطات الاسرائيلية قد أثارَت سخط المجتمع الدولي الذي عبّر عن ذلك بإدانتها الشديدة لهذه الأعمال . وبعد شهر من اعلان اسرائيل ضمها للقدس ، فان الدول التي كانت لها سفارات في تلك المدينة قررت سحب هذه السفارات ، بينما أفلقت الدولة الوحيدة التي كان لها قنصلية عامة هناك هذه القنصلية . ان هذه الحقائق تعد دليلا واضحا على أن الأعمال غير الشرعية للسلطات الاسرائيلية يتم التنديد بها من قبل المجتمع الدولي في الوقت الذي يكتسب فيه نضال الشعب الفلسطيني تعاطفا ودعما متزايد من قبل الكثير من بلدان العالم .

ان تمادى السلطات الاسرائيلية في تحديها الصاخ للمجتمع الدولي لا يمكن فصله عن توسع القوى العظمى والتنافس في الشرق الأوسط . واذ ترفض الانصياع للتطورات الجديدة ، فان احدي القوتين العظميين قد قدمت الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي وغير ذلك للسياسات الاسرائيلية مما ساعدها على التمداد في فطرساتها . ان القوة العظمى الأخرى تنتهز الفرصة للاستفادة من هذا الوضع . وبينما تعبّر عن تأييدها لنضال الشعب العربي والشعب الفلسطيني ، فانها تحاول تقسيم الوحدة العربية وازعاج قوتها بخلق الشقاق حتى تستمر حالة " اللاحرب واللاسلم " في الشرق الأوسط ، وذلك لتسهيل تكتيكها للصيد في الماء العكر والذي يمكنها بواسطته أن تسيطر على مواقف استراتيجية هامة وعلى الموارد البترولية . ان تنافس القوى الكبرى في الشرق الأوسط يشكل عائقا هاما لحل مشكلة الشرق الأوسط . ونتيجة لذلك فان نضال الشعب الفلسطيني والشعب العربي لاستعادة حقوقهما الوطنية وأراضيهما المفقودة يرتبط ارتباطا وثيقا بمقاومة توسع وتنافس القوى الكبرى في الشرق الأوسط . والى أن تكف اسرائيل عن العدوان ، وتمتنع القوتان العظميان عن التوسع والتنافس في الشرق الأوسط ، فسوف يكون من الصعب احلال السلام والاستقرار محل التنافس في الشرق الأوسط .

ان الصين أيدت دوما النضال العادل للشعب العربي والشعب الفلسطيني ، وتعاطفت مع الشعب الفلسطيني في المعاناة الكبيرة التي فرضت عليه . لقد قمنا بكشف وادانة سياسة العدوان

والتوسع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية والعدوان والتنافس الذي تقوم به القوتان العظميان في الشرق الأوسط . وعند ما قام وفد حركة التحرير الوطنية الفلسطينية بزيارة للصين هذا العام، فان زعماءنا قد أوضحوا له أن أساس مشكلة الشرق الأوسط هو قضية فلسطين وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وعليه فانه يجب التوصل الى حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الأوسط في وقت مبكر . وكأساس لهذا الحل ، فانه يجب على اسرائيل أن تنسحب من كل الأراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، ويجب عليها أن تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وأن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط . وبسرنا أن نلاحظ أن القضية العادلة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية قد حصلت على تعاطف وتأييد البلدان الاسلامية والبلدان الافريقية، وبلدان عدم الانحياز ، وجميع البلدان والشعوب المحبة للعدل . اننا نؤمن بأن الجهود المشتركة للبلدان العربية في محاولتها التوصل الى أساس مشترك بينما تتخطى خلافاتها الصغيرة ، سوف تزيد من قوتها ووحدتها بحيث تستطيع أن تحرر نفسها من التدخل الخارجي وتخلق الظروف التي تساعد على التوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط . وفي نفس الوقت ، فان وفد الصين يأمل باخلاص أن هذه الدورة للجمعية العامة سوف تقوم ببذل كل الجهد للتوصل الى حل يحقق أهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وجميع البلدان والشعوب المحبة للسلام والعدل في العالم .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٣